

تقرير تأكيد مناسب على تقرير مجلس ادارة للشركة المصرية العربية (ثمار) لتداول الاوراق المالية والوساطة في السندات (EAC)
" شركة مساهمة مصرية "
عن مدى تطبيق قواعد حوكمة الشركات

الى السادة مجلس ادارة الشركة المصرية العربية (ثمار) لتداول الاوراق المالية والوساطة في السندات (EAC)
" شركة مساهمة مصرية "

مقدمة

قمنا بمهام التأكد المناسب بشأن إعداد وعرض تقرير مجلس الادارة عن مدى تطبيق قواعد الحوكمة المعد بواسطة ادارة الشركة المصرية العربية (ثمار) لتداول الاوراق المالية والوساطة في السندات (EAC) "شركة مساهمة مصرية " عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ وذلك وفقاً للدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر من الهيئة العامة للرقابة المالية والقوانين والقرارات ذات العلاقة.

مسئولية الادارة

مجلس إدارة الشركة هو المسؤول عن إعداد وعرض تقريره عن مدى تطبيق قواعد الحوكمة والتأكد من تطبيق قواعد الحوكمة وفقاً للتعليمات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية والدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر بموجب قرار مجلس ادارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٨٤ بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦ ؛ وكذلك مسئول عن تحديد نقاط عدم الالتزام ومبرراتها.

مسئولية المراجع

تتخصص مسئوليتنا في ابداء استنتاج بتأكيد مناسب بشأن مدى التزام الشركة في إعداد وعرض تقرير مجلس الادارة المثار اليه اعلاه، في ضوء الاجراءات التي تم اداؤها. وقد قمنا بمهام التأكد المناسب وفقاً للمعيار المصري لمهام التأكد رقم (٣٠٠٠) "مهام التأكد بخلاف مراجعة او فحص معلومات مالية تاريخية" ويتطلب هذا المعيار الالتزام بمتطلبات السلوك المهني بما فيها متطلبات الاستقلالية، وتخطيط وأداء عملية التأكد للحصول على تأكيد بأن تقرير مدى تطبيق قواعد الحوكمة مكتمل وخالي من أية تحريفات هامة ومؤثرة.

من اجل التوصل لهذا الاستنتاج تضمنت اجراءاتنا الحصول بصورة اساسية على امانة من واقع الملاحظة والاستفسارات من الاشخاص المسئولين عن إعداد وعرض تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة والاطلاع على السندات عندما يكون ذلك مناسباً. ونحن نعتقد ان الادلة التي حصلنا عليها كافية و مناسبة لتوفير اساس لاستنتاجنا .

وفقاً لمتطلبات الفقرة ٤٩ (د) من معيار ٣٠٠٠ فقد انحصرت اجراءاتنا في الامور التالية للقياس بشكل دقيق ولم تتضمن الجوانب غير الكمية او مدى فاعليتها او صحتها او اكتمالها ومنها اجراءات الإدارة للالتزام بقواعد حوكمة الشركات وكذلك تقييم اداء مجلس الادارة ولجانته والادارة التنفيذية والمخالفات والاحكام. ومن ثم لم تمتد مسئوليتنا او اجراءاتنا لاغراض هذا التقرير الي تقييم مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية والالتزام بنظام الحوكمة و فعاليتها.

وقد أعد هذا التقرير استيفاء لمتطلبات المادة ٤٠ من قواعد قيد وشطب الاوراق المالية المصرية وليس لاي غرض اخر. وبالتالي فهو لا يصلح للاستخدام الا للغرض الذي أعد من اجله.

الاستنتاج

إن تقرير مدى تطبيق قواعد الحوكمة المشار إليه أعلاه يعبر بعدالة ووضوح – في جميع جوانبه الهامة – عن مدى تطبيق الشركة لقواعد الحوكمة خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ وفقاً للدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر من الهيئة العامة للرقابة المالية والقوانين والقرارات ذات العلاقة.

القاهرة في : ١٥ مارس ٢٠٢٦

مراقب الحسابات

تامر نبراوى وشركاه
محاسبون قانونيون
سجل قيد مراقبي الحسابات لدى الهيئة العامة
للرقابة المالية رقم (٣٨٩)
تامر نبراوى وشركاه
KRESTON EGYPT